عارف، في اجتماع مع كبار مديري شركة النفط الوطنية:

قطاع النفط تألق خلال فترة الحرب؛ واستقرار الإقتصاد مرهون بجهود العاملين فيه

استراتيجية الحكومة هي «الدفاع والبناء» وإعادة التأهيل، وهذا يعني أن الحكومة لا تسعى إلى مجرد الترميم

مواصلة الإنتاج والتصدير وتحقيق العائدات الدولارية هي المهام الرئيسية الثلاث خلال فترة الحرب

الوفاق/ أشاد النائب الأول لرئيس الجمهورية بأداء قطاع النفط خلال فترة الحرب، مؤكداً إن قطاع النفط تألق في طليعة الأنشطة الاقتصادية للبلاد، ومن خلال مواصلة الإنتاج والتصدير وتأمين الطاقة، أدى دوراً فاعلاً في الحفاظ على استقرار المجتمع وطمأنينته.

ووصف الدكتور محمدرضا عارف، أمس الأول، في اجتماع مع كبار مديري شركة النفط الوطنية والذي عُقد بحضور حميد بورد نائب وزير النفط والمدير العام لشركة النفط الوطنية، وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين العامين للشركات التابعة، أداء هذا القطاع خلال فترة الحرب بالمشرق، وأشاد بجهود العاملين الليلية والنهارية في هذا القطاع الاستراتيجي. وأشار عارف إلى الدور المحوري لقطاع النفط في الظروف الحربية، وقال: خلال فترة الحرب، كانت مختلف قطاعات الدولة والصناعة فاعلة، لكن في مقدمة هذه الأنشطة، تألق قطاع النفط. وتابع: أظهر العاملون العمليون في هذا القطاع، بذكائهم وخبراتهم العالية، أداءً استثنائياً بدءاً من إنتاج النفط والغاز وحتى توزيع المشتقات، وتمكنوا من الحفاظ على استقرار الاقتصاد في البلاد. وأعرب النائب الأول لرئيس الجمهورية عن تقديره لهذه الجهود، وقال: ما تحقق في هذا المجال كان ثمرة روح الإيثار، والخبرة، والحضور الميداني لعاملي صناعة النفط، الذين لم يسمحوا بحدوث أي خلل في حياة الناس.

وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية على أهمية دور صناعة النفط في استدامة اقتصاد البلاد، مشيراً إلى أن استمرار هذا المسار بالاعتماد على القدرات الداخلية والروح الجهادية للعاملين، سيكون ضماناً للاستقرار الاقتصادي وتمكين البلاد من تجاوز الظروف الصعبة بنجاح.

مواصلة الإنتاج والتصدير

من جانبه، أشار المدير العام لشركة النفط الوطنية إلى دور هذا القطاع في فترة الحرب، قائلاً: كانت صناعة النفط جزءاً من أحجية هذه المعركة، وحتى هذه اللحظة، قدمت شركة النفط الوطنية الإيرانية أداءً ناجحاً.

وأكد حميد بورد على استمرار حضور عاملي هذه الصناعة في الميدان، مضيفاً: سيبقى جميع المديرين والعاملين في الأقسام المكتبية والميدانية لشركة النفط الوطنية الإيرانية، شأنهم شأن سائر الشعب الإيراني وحضورهم في الساحة حتى اللحظة الأخيرة، ولن يغادروا معسكر المقاومة والصمود.

واعتبر أن مواصلة الإنتاج والتصدير وتحقيق العائدات الدولارية للبلاد هي المهام الرئيسية الثلاث لهذه الشركة خلال فترة الحرب، وقال: خلال هذه الفترة التي استمرت ٤٠ يوماً، وبالرغم من التهديدات المتكررة للبنى التحتية النفطية، ومنها جزيرة «خارك» باعتبارها المحطة التصديرية الرئيسية، تم تحقيق إدارة آلاف الآبار والمكامن النفطية للحفاظ على الإنتاج والتصدير، بجهود واسعة من العاملين في المجالين الميداني والمكتبي.

وفي ختام هذا الاجتماع، قدم المدراء العامون للشركات التابعة لشركة النفط الوطنية تقريراً عن الإجراءات المتخذة للحفاظ على إنتاج وتصدير النفط والغاز في البلاد خلال هذه الفترة.

أهمية مضيق هرمز وإدارته

وفي اجتماع آخر مع أعضاء مجلس الإعلام، أشار عارف إلى الدور المحوري للشعب في إدارة ظروف البلاد بأنهم «المُديرون الحقيقيون» للتطورات، مؤكداً إن الدعم الشعبي هو العامل الأهم لتجاوز التحديات، وهذا المستوى من التماسك الاجتماعي تشكل دون فرض أعباء ثقيلة من قبل الحكومة.

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى أهمية مضيق هرمز وإدارته، قائلاً: لقد انتهى عصر حصار الشعب الغيراني، وسنشهد بعد هذه الحرب مرحلة جديدة. نحن أصدقاء مع شعوب المنطقة؛ هم إخوتنا وأخواتنا، ويجب أن يعلموا أننا من خلال تأمين أمن مضيق هرمز، نُؤمّن أمن جميع هذه الدول. حكام المنطقة يجب أن يمدوا يد الأخوة نحو إيران، لا نحو الأجانب المجرمين الذين لا تربطهم أية صلة بهذه الشعوب، وهم لا يتابعون سوى المطامع الصهيونية.

وتابع: كان الشعب هو المُدير الحقيقي للمشهد وعامل انتصارنا، وبحضورهم، ردوا على العدو. الحكومة تفتخر بأن تكون خادمة لهذا الشعب، مشيراً إلى الظروف التي أعقبت هذا الدفاع الباسل، مضيفاً: بعد هذا الدفاع، بدأ عصر البناء. استراتيجية الحكومة هي «الدفاع والبناء» وإعادة التأهيل، وهذا يعني أن الحكومة لا تسعى إلى مجرد الترميم، بل يجب بناء ما تم تدميره بشكل أفضل عدة مرات.

وقال عارف في ختام حديثه: يجب تبيين الشعب بما ارتكبه العدو من جرائم؛ حتى في مجال الدواء شهدنا هجمات العدو، حيث تم استهداف بعض شركات توزيع الأدوية لإيقاع الناس في مشكلة الحصول على الدواء؛ هذه الإجراءات هي مثال واضح على جرائم الحرب.

الأمين العام لاتحاد شركات الشحن:

الموانئ الإيرانية تعمل بشكل كامل ولا يوجد أي توقف في الأنشطة التجارية

قال الأمين العام لاتحاد شركات الشحن الإيرانية، إن جميع عمليات دخول وخروج السفن، وكذلك تفريغ وتحميل البضائع في الموانئ الإيرانية، مستمرة.

وأضاف مسعود بلمه: إن جميع عمليات دخول وخروج السفن، وكذلك تفريغ وتحميل البضائع في الموانئ الإيرانية، مستمرة، مؤكداً أن الموانئ لم تُغلق بأي شكل من الأشكال، وأن العمل فيها يتواصل بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومة دون توقف أي نشاط، موضحاً: أن استخدام مصطلح «الحصار البحري» يثير الخوف، ويجعل التصور السائد؛ أن البلاد محاصرة جغرافياً ضمن دائرة مغلقة من جميع الجهات، بحيث لا يوجد طريق للدخول أو الخروج.

وتابع: أن هذا المفهوم قد يخلق حالة نفسية من القلق، رغم أن الحصار قد يفرض بعض القيود، لكن السؤال الأساسي هو ما إذا كان هذا الحصار موجوداً فعلياً على أرض الواقع كما يُطرح في الخطاب الإعلامي.

وأشار الأمين العام لاتحاد شركات الشحن إلى أنه عند النظر إلى محيط إيران، يتضح وجود آلاف الكيلومترات من الاتصالات البحرية والبرية، وأن الحديث عن حصار بحري يتركز في منطقة التقاء بحر العرب أو بحر عمان مع المحيط الهندي، وهي منطقة يبلغ طولها المفترض نحو ٣٠٠ ميل بحري "حوالي ٥٠٠ كيلومتر". وتساءل عن مدى إمكانية إغلاق هذه المسافة بالكامل في ظل الظروف الجغرافية واعتبارها منطقة حصار.

وأكد الأمين العام لاتحاد شركات الشحن، أن مفهوم الحصار البحري لا يمكن تطبيقه عملياً في هذه الحالة، مضيفاً: أنه في حال محاولة إغلاق هذا المسار بشكل كامل، فإن إيران تمتلك قدرة عسكرية ضمن مدى ٥٠٠ كيلومتر لمواجهة الولايات المتحدة، بما في ذلك إمكانية استهداف الأسطول الأمريكي بصواريخ كروز. وأوضح بلمه: أن المضيق المعني لم يُغلق بشكل كامل حتى الآن، وأنه رغم منع بعض السفن من العبور، فإن إيران لا تزال تمتلك القدرة على التعامل مع هذه الظروف، حيث تُدخل وتُخرجُ يومياً عدة سفن من المياه الإقليمية الإيرانية. وأضاف: أن الحصار المزعوم غير موجود فعلياً، وأن تأثيره في حال حدوثه لن يقتصر على إيران بل سيمتد إلى الاقتصاد العالمي بأكمله.

وأشار المسؤول الإيراني إلى أن نقطة الاختناق البحرية الأساسية تقع تحت سيطرة إيران، وإذا فُرض حصار في هذا المسار، فإنه سيكون حصاراً عالمياً بيد القوات المسلحة الإيرانية، مؤكداً أن جميع الموانئ الإيرانية تعمل بشكل طبيعي في هذه الفترة، وأن عمليات دخول وخروج السفن وتفريغ وتحميل البضائع مستمرة دون توقف، مع استمرار التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وأضاف: أنه حتى في حال تحقق الحصار البحري نظرياً، وهو أمر غير ممكن عملياً، فإن إيران تمتلك آلاف المعابر البرية والاتصالات الطرقية والسككية مع الدول المجاورة، بما في ذلك ثلاثة دول في الشرق وأربع دول في الغرب والشمال الغربي، إضافة إلى خمس دول عبر بحر قزوين، ما يعني وجود ارتباط مباشر مع ١٢ دولة مجاورة، وهو ما يجعل من المستحيل على أي قوة عسكرية قطع هذه الروابط اللوجستية والتجارية.

وأشار كذلك إلى وجود ارتباط سككي قوي مع الصين، التي تُعد شريكاً استراتيجياً لإيران، إضافة إلى علاقات برية واسعة مع روسيا، كما أن هاتين الدولتين تتمتعان بحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن.

وختم بالقول: إنه حتى في حال إغلاق كامل للطرق البحرية الجنوبية، فإن إيران لن تكون محاصرة، وإن كانت هذه الإجراءات ستخلق بعض القيود وتزيد من كثافة العمل في خطوط نقل أخرى، إلا أنها لن تؤدي إلى إغلاق التجارة الإيرانية بشكل كامل.

نظراً لحدودها البرية والبحرية الواسعة

إيران لا تواجه أي مشكلة في تأمين سلعها الاستراتيجية

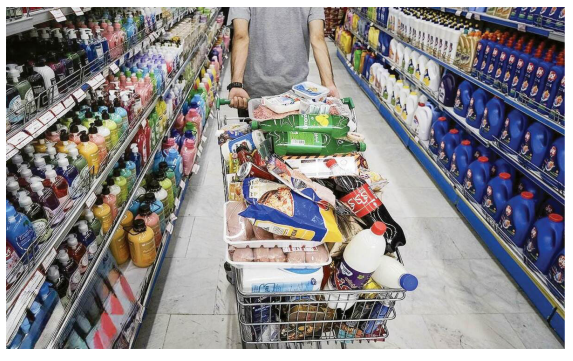

أكد عضو لجنة الزراعة والمياه والموارد الطبيعية والبيئة في البرلمان، أن إيران لا تواجه أي مشكلة في تأمين سلعها الاستراتيجية، مشيراً إلى أن إيران لا تواجه أي مشكلة في تأمين سلعها الاستراتيجية، مؤكداً أن بيانات منظومة المخازن الشاملة تظهر توافر احتياطيات كافية من السلع الأساسية والمدخلات والمواد الاستراتيجية في البلاد.

وأشار نادرقلي إبراهيمي، رافضاً ما وصفه بحملات التهويل التي يثيرها الأعداء بشأن احتمال حدوث نقص في السلع خلال الأشهر المقبلة، وقال: إن أي مشكلة لا تواجه البلاد في تأمين السلع الأساسية والاستراتيجية، سواء في الوقت الراهن أو مستقبلاً. وأضاف: أن الحصار البحري يؤثر على الدول التي تملك وصولاً محدوداً إلى الحدود البحرية والبرية، في حين أن إيران تتمتع بحدود برية وبحرية واسعة تتيح لها تأمين احتياجاتها بسهولة عبر هذه المنافذ.

وأوضح: عضو لجنة الزراعة والمياه والموارد الطبيعية والبيئة في البرلمان، أن السلاح الرئيسي للعدو اليوم هو الإعلام، لافتاً إلى أن الهدف يتمثل أولاً في التأثير على إرادة المواطنين وعقولهم قبل المضي في أي خطوات أخرى.

وأضاف: أنه جرى خلال جلسات رقابية مع الوزراء المعنيين التأكيد على ضرورة توعية المواطنين ليتمكن المجتمع من التعامل مع هذه القضايا بثقة أكبر، بما يؤدي إلى إحباط ما وصفه بهذه الأداة المعادية. وأشار إلى أن التوقعات اللازمة لتأمين السلع الأساسية قد أُنجزت مسبقاً.

وأشار البرلماني الإيراني إلى أن الإيرادات النفطية الحالية تفوق بكثير الأرقام المتوقعة في الموازنة، موضحاً: أن مشروع موازنة العام الجاري قدّر سعر بيع النفط عند ٥٤ دولاراً للبرميل، إلا أن سعر حوالات النفط يتجاوز حالياً ١١٠ دولارات، فيما يبلغ سعر النفط الفعلي نحو ١٤٠ دولاراً، مؤكداً أن الإيرادات الجيدة المتأتية من بيع النفط، والتي تفوق الرقم المعتمد في الموازنة، تعني أن البلاد لا تواجه مشكلة في تأمين العملة الأجنبية أو في استيراد السلع.

وتابع: أن إيران، بفضل امتداد حدودها البرية والبحرية، قادرة على تأمين احتياجاتها من السلع.

وفي القطاع الزراعي، أوضح أن تحسن معدلات الهطول المطري وارتفاع مخزون المياه وقّرا ظروفاً مناسبة للزراعة الربيعية وإنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية.

كما وصف أوضاع المراعي لقطاع الثروة الحيوانية بأنها ملائمة للغاية، مشيراً إلى أن التقديرات تفيد بأن إنتاج القمح هذا العام سيصل إلى نحو ١٤ مليون طن، أي ما يقارب ضعف إنتاج العام الماضي.

وأكد في ختام تصريحاته أن إيران تمتلك القدرة على تلبية احتياجاتها سواء عبر الإنتاج المحلي أو من خلال الاستيراد من منافذ متعددة، مشدداً على عدم وجود أي نقص في السلع الأساسية وعدم وجود ما يدعو للقلق لدى المواطنين.

ناقلة نفط إيرانية عملاقة تكسر الحصار البحري وتصل جزيرة خارك

تُظهر بيانات الملاحة البحرية؛ أن ناقلة نفط إيرانية عملاقة قد عبرت خط الحصار البحري الأمريكي ووصلت الى جزيرة خارك في الخليج الفارسي. وأفادت شركة «ويندوارد»، المتخصصة في الذكاء الاصطناعي البحري، بوصول ناقلة النفط الإيرانية العملاقة «فيغور»، الخاضعة للعقوبات، إلى جزيرة خارك.

وقد أوقفت الناقلة العملاقة، الخاضعة للعقوبات، جهاز إرسال نظام التعريف الآلي AIS الخاص بها في ٢٦ أبريل/نيسان بالقرب من الفجيرة، إلا أن «ويندوارد» استخدمت الذكاء الاصطناعي لتتبع تحركاتها وتحديد فترة أربعة أيام من حركة المرور مع إيقاف تشغيل نظام التعريف الآلي. وفي نهاية المطاف، تمكنت الناقلة الإيرانية العملاقة من عبور الحصار والوصول الى جزيرة خارك؛ ويُظهر تحليل صور الأقمار الصناعية في ٣٠ أبريل/نيسان أن السفينة راسية بجانب أربع ناقلات أخرى، مع إيقاف تشغيل أجهزة تحديد المواقع الخاصة بها، قبالة سواحل إيران، وذلك في إطار عملية تحميل ٢/٥ مليون برميل. وقبل نحو أسبوع، عندما أعلنت شركة «تانكر تراك» لتتبع الشحنات، أن إيران لديها مساحة تخزين تكفيها لشهر ونصف إضافيين، مستندةً إلى مخزونات ناقلات النفط البرية والعائمة، أكدت أن هذه المدة مشروطة بعدم عبور أي ناقلات أخرى للحصار ودخول المياه الإيرانية.